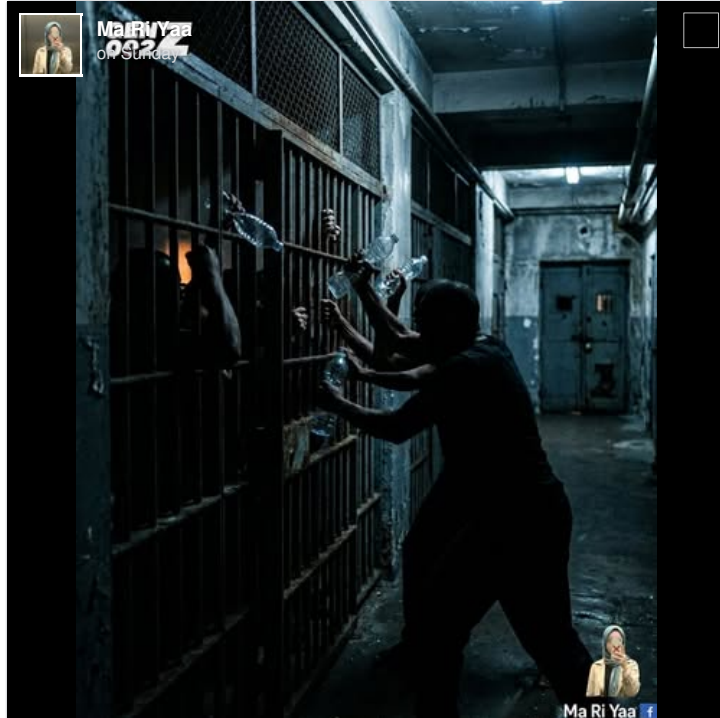


# أبعاد اعتقال زوجة معتقل خلال زيارته بسجن وادي النطرون



الأربعاء 8 أبريل 2026 11:20 م

في واقعة صادمة هزت الأوساط الحقوقية وأعدت ملف السجون في مصر إلى الواجهة من أكثر أبوابه وجعا، تحولت زيارة زوجة المعتقل عبد الله عباس إلى سجن وادي النطرون من حق قانوني يفترض أن تحميه الدولة إلى مدخل لاختفائها واحتجازها [ ] ووفق بيانات متداولة صادرة عن جهات حقوقية، فإن السيدة توجهت في زيارة اعتيادية إلى زوجها، لكنها لم تصل إليه داخل السجن، ولم تعد إلى منزلها، قبل أن تتكشف لاحقا معلومات عن احتجازها داخل أحد مقار الأمن الوطني في محافظة المنوفية من دون سند قانوني معلن أو اتهام معروف [ ] وقد دفعت خطورة الواقعة منظمات وناشطين إلى التعامل معها بوصفها تطورا غير مسبوق، لأنها لا تمس معتقلا داخل زنزانة فقط، بل تمس امرأة دخلت في إطار زيارة رسمية يفترض أنها محمية بإجراءات واضحة ومعلنة [ ]



"زيارة عادية... انتهت باختفاء كامل!"  
اللي بدأ كخطوة بسيطة للاطمئنان على زوجها  
انتهى بواقعة صادمة فجرت الأوضاع بالكامل ...  
[See more](#)

51 42 5

جاءت ردود الفعل سريعة وحادة لأن الحادثة بدت لكثيرين تجاوزا جديدا لحدود الانتهاك المعتاد، ونقلة إضافية من استهداف المعتقلين إلى استهداف أسرهم مباشرة [ ]

فقد وصفت مؤسسة جوار ما جرى بأنه من "أبشع صور البلطجة الأمنية"، بينما أكد مركز الشهاب أن الواقعة تمثل احتجاجا تعسفيا يمس سلامة ذوي المعتقلين، في وقت تحدثت فيه تقارير عن حالة توتر واحتجاج داخل سجن وادي النطرون نفسه بعد انتشار الخبر. ومع أن الرواية المتداولة تستند أساسا إلى بيانات حقوقية ومنشورات إعلامية قريبة من ملف المعتقلين، فإن خطورتها لا تتعلق فقط بتفاصيلها المباشرة، بل بما تكشفه من هشاشة الضمانات القانونية حول الزيارة والاختفاء القسري وحرمة الأسرة في محيط السجن.

## الزيارة تحولت إلى فخ والاحتجاج خرج من ظل المعتقل إلى أسرته

بدأت القصة، بحسب الرواية الحقوقية المتداولة، حين توجهت زوجة المعتقل عبد الله عباس إلى سجن وادي النطرون لزيارة زوجها في إجراء اعتيادي يفترض أنه منظم وتحت إشراف رسمي. لكن الزيارة لم تكتمل، لأن السيدة لم تصل إلى زوجها ولم تعد إلى منزلها، قبل أن تتحدث معلومات لاحقة عن احتجازها داخل مقر للأمن الوطني في المنوفية، وهو ما حوّل الزيارة نفسها إلى فخ بدل أن تكون حقا مكفولا.

ثم اتسعت دائرة الغضب بعدما رأت جهات حقوقية أن الحادثة لا تمثل مجرد تجاوز إداري، بل تمثل ضربا مباشرا لفكرة الزيارة باعتبارها مساحة قانونية محمية. وقد أكد مركز الشهاب أن الزيارة الرسمية يفترض أن تكون محمية قانونيا، وأن احتجاز زائرة في هذا السياق يثير مخاوف جدية بشأن سلامتها ويطعن في أبسط القواعد التي يفترض أن تضبط العلاقة بين السجن والأسرة.

وفي هذا السياق قالت أغنيس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، في تقييمها لأوضاع السجون الجديدة في مصر، إن السلطات حاولت تقديم مجتمعات مثل وادي النطرون وبدر كواجهة تحديث، بينما استمرت "الظروف القاسية وغير الإنسانية" وانتهاكات الحقوق الأساسية داخلها. ويمنح هذا التوصيف الواقعة الحالية سياقاً أوسع، لأن المشكلة لا تبدو حادثة منفصلة، بل امتدادا لبنية احتجاز جرى تجميلها خطايا من دون أن تتغير قواعدها القمعية فعليا.

كما يعزز هذا الفهم ما وثقته لجنة العدالة في 28 يناير 2026 عن انتهاكات ممنهجة ضد المعتقلين وأسراهم أثناء إجراءات الزيارة في سجن وادي النطرون القديم، بما في ذلك الإهانات والتضييق وما يقوض الكرامة الإنسانية ويخالف قواعد نيلسون مانديلا. ولذلك فإن واقعة زوجة عبد الله عباس لا تأتي من فراغ، بل تأتي في منشأة سبق أن وثقت بشأنها انتهاكات تمس الأسر نفسها خلال الزيارة.

## الغضب داخل السجن وخارجه يكشف أن استهداف النساء مار أداة ضغط على المعتقلين

بعد انتشار الخبر، تحدثت مؤسسة جوار عن حالة غليان داخل سجن وادي النطرون، وقالت إن المعتقلين شرعوا في الطرق على الأبواب الحديدية احتجاجا على ما وصفته بـ"المساس الفج بحرمات النساء". كما ربطت المؤسسة بين احتجاز الزوجة وبين ما اعتبرته محاولة لكسر إرادة الرجال عبر التنكيل بنسائهم، وهو توصيف يعكس كيف تُقرأ الواقعة داخل بيئة السجن نفسها لا بوصفها إجراء منفصلا، بل بوصفها رسالة عقابية موجهة إلى المعتقلين عبر أسراهم.

وبالتوازي مع ذلك، تداول ناشطون وحسابات سياسية وحقوقية تعليقات غاضبة رأت في الواقعة انحدارا جديدا في التعامل الأمني مع النساء داخل محيط السجن. وقد لخصت هذه التعليقات شعورا واسعا بأن ما جرى تجاوز كل الخطوط، لأن الدولة لم تكتف باعتقال الرجل، بل امتد فعلها إلى الزوجة التي جاءت في إطار زيارة مشروعة، وهو ما جعل الغضب العام يتجاوز لغة التنديد المعتادة إلى اتهام مباشر ببلطجة الأمنية.

وفي هذا الإطار تكتسب قراءة الباحثة دينا كامل أهمية خاصة، لأنها وثقت في نوفمبر 2025 أن زيارة السجون في مصر تحولت من حق أساسي إلى عبء نفسي ومالي وقانوني مرهق للأسر، وأن الزيارة نفسها صارت رحلة معاناة قبل أن تصل الأسرة إلى باب السجن. وعندما توضع هذه القراءة بجانب الواقعة الحالية، يصبح السؤال أخطر، لأن ما كان يوصف سابقا بأنه إذلال في الزيارة صار اليوم، بحسب الرواية الحقوقية المتداولة، مدخلا للاحتجاج نفسه.

كما يتقاطع ذلك مع تحذير حديث أطلقته منظمات حقوقية مصرية ودولية في نوفمبر 2025 من تصاعد نمط "العقاب بالوكالة" أو "العقاب عبر الأقارب"، وهو نمط يقوم على استهداف أسر المعارضين والناشطين بالاستدعاء والاحتجاز والإخفاء للضغط على أصحاب المواقف أو لمعاقبتهم بصورة غير مباشرة.

ورغم أن هذه البيانات تناولت أساسا أسر النشطاء في الخارج، فإن المنطق نفسه يظهر هنا بوضوح، لأن الزوجة لم تُذكر الرواية أنها ارتكبت فعلا خاصا بها، بل لأنها زوجة معتقل سياسي.

## الاختفاء القسري وتوسع البنية العقابية يضعان الواقعة داخل نمط لا داخل استثناء

لا تُقرأ هذه الواقعة في فراغ، لأن ملف الاختفاء القسري في مصر ظل طوال السنوات الماضية واحدا من أكثر الملفات إلحاحا لدى المنظمات الحقوقية.

فقد أشارت الحملة التي أطلقتها المفوضية المصرية للحقوق والحريات إلى رصد 652 حالة اختفاء قسري بين أغسطس 2023 وأغسطس 2024، كما كانت الحملة نفسها قد وثقت على مدى سنوات آلاف الحالات منذ 2015.

وهذا يعني أن الاختفاء القسري ليس اتهاما طارئا، بل نمطا موثقا ومتراكما في تقارير عديدة.

وفي هذا السياق كتب محمود جابر، مدير مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان، أن الاختفاء القسري في مصر تحول إلى "جريمة مستمرة"، موضحاً أن الضمانات الدستورية والقانونية القائمة لم تمنع تفشي الظاهرة، وأن الأجهزة الأمنية تتصرف على نحو يجعل الاختفاء أداة قائمة بذاتها خارج رقابة فعالة. [1]

ويعنح هذا التوصيف الواقعة الحالية بعداً أكثر خطورة، لأن احتجاز زوجة معتقل بعد زيارة لا يظهر كحادث فردي بقدر ما يظهر كتجسيد جديد لسياسة أوسع. [2]

ثم تأتي هذه التطورات في سياق أوسع من التوسع في البنية العقابية نفسها [3] فقد وثقت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أن عدد السجون الرئيسية في مصر وصل إلى نحو 78 سجوناً، بينها 35 سجوناً أنشئت بعد يناير 2011. كما أشارت منظمات أخرى إلى أن التوسع في السجون الجديدة، ومنها مجمع وادي النطرون، لم يصحبه تحسن حقيقي في شروط الاحتجاز أو في أوضاع الأسر والزيارات، بل جرى استخدامه ضمن خطاب تجميلي لم يوقف الانتهاكات [4]

ولذلك لا تبدو المطالب الحقوقية بالكشف الفوري عن مكان احتجاز الزوجة وتمكينها من التواصل مع أسرتها ومحاميها مطلباً إجرائياً عادياً، بل تبدو الحد الأدنى المطلوب في مواجهة واقعة تمس الأمان الشخصي وحرمة الزيارة وحقوق الأسرة كلها [5]

فحين تدخل امرأة إلى زيارة رسمية ثم تختفي، وحين ينعكس ذلك غضباً داخل السجن وخوفاً خارجه، فإن الأزمة لم تعد تخص معتقلاً بعينه، بل تخص علاقة السلطة بالمجتمع كله عند أبواب السجون [6]

وهكذا تصبح قضية زوجة عبد الله عباس مثلاً فاضحاً على أن منظومة الاحتجاز في مصر لم تعد تُنتج فقط معاناة المعتقلين، بل تمتد لتصنع دوائر عقاب جديدة تطال الزوجات والأمهات والأسر [7]

وهذه هي الحقيقة الأشد قسوة في الواقعة، لأن السجن هنا لا يبقى خلف الأسوار، بل يخرج منها إلى الزيارة نفسها، ويحوّل الحق القانوني إلى مخاطرة، ويجعل الأسرة كلها تحت تهديد دائم لا يحتاج حتى إلى قرار معلن [8]